جريمة السرقة في مدينة البصرة
دراسة في الجغرافية الاجتماعية

أ.م.د عبد الرحمن جري مردان أ.م.د. عباس عبدالحسن كاظم
م.م محمد سمير حمد
جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

الخلاصة

تحتل جريمة السرقة اهمية كبيرة في حياة المجتمع لكونها من اخطر الظواهر الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية ولهذا ينظر الى المجرمين على انهم فئة مرفوضة اجتماعياً نظراً لما يلحقونه من اضرار اقتصادية ونفسية واجتماعية، وقد توصل البحث الى ارتفاع مجموع جرائم السرقة في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٣ اذ بلغت (٦٦٢) جريمة بسبب تغيير النظام وحل معظم الاجهزة الامنية الا انها انخفضت عام ٢٠٠٤ الى ما مجموعه (١٩٢) جريمة بسبب سيطرة الانظمة الامنية على المحافظة وبالتالي انخفاض حدة الجريمة الا انها ارتفعت في مدينة البصرة للسنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) بشكل يفوق مثيلاتها للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) لاتساع شبكة الخلايا الارهابية وزيادة تنظيماتها والغياب لواضح للدور الامني لا سيما في الاحياء الشعبية تزامناً مع حالات الفقر والعوز لمعظم شباب تلك الاحياء، وعليه فأن هناك ارتباطا واضحا بين عدد حالات الجريمة وسيادة القانون فكلما ضعفت سلطة القانون ازدادت حالات الجريمة والعكس صحيح.

مشكلة البحث:

هل ان جريمة السرقة موزعة بشكل متساوي على جميع احياء مدينة البصرة.

فرضية البحث:

ان جريمة السرقة تتوزع بشكل غير متساو على احياء مدينة البصرة وهي مرتبطة بعدة متغيرات اجتماعية وبيئية واقتصادية.

حدود البحث:

يتحدد البحث بحدود مدينة البصرة التي تتكون من (٤٩) حيا مخدومة بـــ (١٥) مركز شرطة وكما موضح في خارطة (٢).

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي في تحديد جريمة السرقة وكيفية حدوثها وكذلك الاعتماد على استمارة الاستبيان واستخدام طرق رياضية في حسابها مثل الوسط المزمح والوزن المئوي.

المقدمة:

ان جريمة السرقة من اخطر الجرائم والآفات التي تصيب المجتمعات اذ ان هذا النوع من الجرائم يرتبط بعدة

عوامل من ابرزها العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعند تدني الوضع الاقتصادي والمعاشي لأبنائه مما يظهر مثل هذا السلوك الاجرامي وبشكل متزايد ويستهدف ممتلكات الاشخاص ومقتنايتهم وكذلك ممتلكات الدولة في اغلب الاحيان مما يستوجب على المشرع الوقوف على مثل هذا الفعل ومعاقبته العقوبة الرادعة.

أهمية نظم المعلومات الجغرافية في الحد من الجريمة

حظيت دول العالم منذ الثمانينيات من العقد الماضي بتطورات تقنية جمه لاسيما برمجيات نظم المعلومات الجغرافية GIS ، حيث استخدمت هذه التقنية في شتى مجالات الحياة منها تخطيط المدن والزراعة والطب وغيرها ، فضلا عن استخدامها بدرجة كبيرة في الحد من الجريمة . اذ ساهمت هذه التقنية بالحصول على معلومات عن مواقع مختلفة للمدن وتوظيفها بالسرعة والدقة الممكنة مما ساهمت في اتخاذ القرارات بأسرع الطرق وذلك بإعطاء معلومات تفصيلية عن مرتكبي الجرائم وأماكن حدوثها وبالتالي الاتصال بأقرب قوة للأمن للقبض عليهم . هذا الامر لم يتحقق الا بوجود تقنية نظم المعلومات المتمثلة بالبرمجيات Software والماديات Hardwar إضافة الى الصور الفضائية والجوية والخرائط التفصيلية ونظام تحديد المواقع العالمي GPS لتشكل قاعدة بيانات تفصيلية عن المدن .

بالأمس القريب كان مسئولية حفظ النظام تقع على عاتق عناصر الشرطة المتواجدون داخل المدن ، وهذه الحالة حفزت العديد من جرائم والسرقات او حالات القتل نظراً لقلة المعلومات المتوفرة لدى هذا الكادر الأمني هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اعتماد عناصر الشرطة على الخرائط الورقية التي تتسم غالباً بعدم وضوحها ودقة معلوماتها ، في حين ومع استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية وتقنية الأقمار الصناعية في هذا المجال أصبح المجرم في قبضة العدالة عن طريق سرعة تناقل المعلومات وسرعة تنفيذ احتواء المجرمين مما خلق للمواطن درجة كبيرة من الأمان ، حيث ربطت المراكز الأمنية ودوريات الشرطة بتقنية تتبع السيارات آليا بواسطة نظام المواقع العالمي GPS وتحركاتها أليا على خريطة الكترونية ووفق نظام امني غير قابل للاختراق.

وبصفة عامة تستطيع برمجيات نظم المعلومات الجغرافية بتحديد توزيع الجرائم والحوادث على خريطة رقمية مع بيان حجمها وكثافتها وبالتالي تستطيع الأجهزة الأمنية تحليل نتائجها ومعرفة أسبابها ووضع الخطط المناسبة لمعالجتها. إضافة الى إظهار توزيع المراكز الأمنية على خريطة رقمية ومن ثم إعادة توزيع جزء منها ليتوافق مع الزيادة السكانية للإحياء السكنية . القدرة العالية لنظم المعلومات على تحديد الأماكن الساخنة لحالات الإجرام في الإحياء السكنية ، مع تحديد وبشكل دقيق الأماكن المستقبلية المعرضة لحالات السرقة وبالتالي وضع السبل الكفيلة لاحتواء حالات الجريمة .

التوزيع الجغرافي للجريمة في أحياء مدينة البصرة

يتباين التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة البصرة حسب أحيائها من مكان لآخر، تبعاً لعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية و عمرانية ، لذلك سوف نوضح التوزيع الجغرافي للجريمة ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠١٠) وبحسب قرب او بعد الحي السكني من المراكز الأمنية .اذ يتضح من جدولـــــــي (١ ،٢)

وشكل (١) أن مجموع جرائم السرقة لعام ٢٠٠٣ بلغت (٦٦٢) جريمة المسجلة، حيث يلاحظ ان اعلى حالة

سجلت لجريمة سرقة الدور السكنية في مركز شرطة البصرة (٢٥) حالة وأدناها في مركز حي الحسين حالة واحدة، وأيضا سجل مركز البصرة اعلى حالة لسرقة السيارات (٨٠) حالة وكان أدناها في الموفقية حالة واحدة. في حين انخفضت جرائم سرقة المحلات لتسجل اعلاها في مركز شرطة العشار (٦)حالات. ويعزى سبب ارتفاع هذه الحصيلة الى غياب الدور الأمني الرادع ولاسيما بعد الانفلات الأمنيوسقوط نظام الحكم في العراق وما تلاها من حالات شجعت على ارتكاب الجريمة.

انخفض مجموع الجرائم في المدينة لعام ٢٠٠٤ الى (١٩٢) جريمة ، نظراً لسيطرةالأنظمة الامنية على الشارع البصري ومن ثم انخفاض حدة الجريمة ، اذ سجلت اعلى حالة لسرقة الدور السكنية في المعقل (١٣) حالة وأدناها في شرطة العزيزية (١) حالة ، وبخصوص سرقة السيارات هي ايضاً تفاوتت اذ سجلت اعلى حالة في شرطة الفراهيدي (١٤) حالة ، اما أدناها فقد سجلت في السعودية والعزيزية (٢) حالة . في حين لم تسجل سرقة المحلات التجارية حالات كبيرة ما عدا مركز شرطة السعودية اذ سجلت أعلاها (٢٠) حالة.

سجل عام ٢٠٠٥ ادنى مستوى للجريمة في مدينة البصرة على مدى مدة الدراسة لتسجل ما مجموعة (٦٧) حالة ، حيث كان اعلاها لسرقة الدور السكنية (٣٤) حالة ، وأدناها (١٠) حالات لسرقة المحال التجارية ، ويرجع السبب لزيادة وعي المجتمع في المدينة وتأهب القوات الامنية والقبض على مجموعات إجرامية كبيرة مهدت الطريق امام انخفاض مستوى الجريمة في المدينة.

ارتفعت الجريمة في مدينة البصرة للسنوات (٢٠٠٦- ٢٠١٠) بشكل يفوق مثيلاتها لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وهي نتيجة حتمية لاتساع شبكة الخلايا الارهابية وزيادة تنظيماتها وغياب واضح للدور الامني ولاسيما في الاحياء الشعبية تزامناً مع حالات الفقر والعوز لمعظم شباب تلك الإحياء ومن ثمأفرزتأنمطا جديدة من الجريمة واساليب جديدة جاءت من متابعة القنوات التلفزيونية او الانترنت وغيرها من التكنولوجيا. ولهذا فقد سجلت حالات الجريمة (دار و سيارة و محل تجاري) لعام ٢٠٠٦ ما مجموعه (٣٨٣) جريمة، ارتفعت الى (٤٦٤) جريمة لعام ٢٠٠٧ . ثم سجلت انخفاضا نسبيا عام ٢٠٠٨ (٢٩٩) جريمة بعد الحملة الامنية في صولة الفرسان واستتباب الامن وعودة سلطة الدولة، لكن سرعان ما تزايدت حالات الجريمة بشكل ملفت للنظر لعامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) لتسجل (٥٢٠ ، ٦٠٠) جريمة على التوالي.

وبصفة عامة فقد سجلت اعلى حالات الجريمة في الاعوام (٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) نتيجة للأسباب سالفة الذكر وبمجموع (٦٦٢، ٥٢٠ ، ٦٠٠) جريمة على التوالي، وكما موضح في خارطة (١).

جدول (١) انواع الجريمة في مدينة البصرة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠٠٣			المجموع	مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام٢٠٠٤			المجموع
	دار	سيارة	محل			دار	سيارة	محل	
العشار	٦	٥٥	٦	٦٧	العشار	٤	٨	٤	١٦
البصرة	٢٥	٨٠	٢	١٠٧	البصرة	٣	٥	ـــــ	٨
السعودية	١١	٤٩	٤	٦٤	السعودية	٤	٢	٢٠	٢٦
العزيزية	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	العزيزية	١	٢	٢	٥
المعقل	١٤	٤٠	ـــــ	٥٤	المعقل	١٣	١٠	١	٢٤

الهادي	٤	٤٦	ـــــ	٥٠		الهادي	٤	٧	ـــــ	١١
الحسين	١	٢٦	ـــــ	٢٧		الحسين	٢	٧	ـــــ	٩
الفراهيدي	٣	٩	ـــــ	١٢		الفراهيدي	٤	١٤	١	١٩
القبلة	٩	٤٢	ـــــ	٥١		القبلة	٥	١٢	ـــــ	١٧
الجهاد	ـــــ	٧	١	٨		الجهاد	٢	٦	ـــــ	٨
الرباط	٨	٥٧	ـــــ	٦٥		الرباط	٥	٣	ـــــ	٨
الجمهورية	٧	٦٨	٣	٧٨		الجمهورية	٤	ـــــ	ـــــ	٤
الاصمعي	٨	٥٢	ـــــ	٦٠		الاصمعي	٢	٣	١	٦
الموفقية	٢	١	ـــــ	٣		الموفقية	١٠	٤	ـــــ	١٤
البراضعية	٣	١٣	ـــــ	١٦		البراضعية	٦	١١	ـــــ	١٧
المجموع الكلي	١٠١	٥٤٥	١٦	٦٦٢		المجموع الكلي	٦٩	٩٤	٢٩	١٩٢

مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠٠٥			المجموع	مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠٠٦			المجموع
	دار	سيارة	محل			دار	سيارة	محل	
العشار	٣	٣	ـــــ	٦	العشار	٤	٥	٣	١٢
البصرة	٤	١	ـــــ	٥	البصرة	٦	٢٦	٢	٣٤
السعودية	٢	١	٢	٥	السعودية	١٣	١٨	٦	٣٧
العزيزية	٣	١	٢	٦	العزيزية	١٠	٧	٣	٢٠
المعقل	٥	٣	٢	١٠	المعقل	٣٧	٣٣	١	٧١
الهادي	ـــــ	١	ـــــ	١	الهادي	١٢	١١	ـــــ	٢٣
الحسين	٤	٢	٣	٩	الحسين	١٥	٢١	ـــــ	٣٦
الفراهيدي	١	٤	ـــــ	٥	الفراهيدي	٨	١	٢	١١
القبلة	١	٢	١	٤	القبلة	١٨	٣١	٥	٥٤
الجهاد	٣	٣	ـــــ	٦	الجهاد	٣	ـــــ	ـــــ	٣
الرباط	٢	ـــــ	ـــــ	٢	الرباط	١١	١٤	١	٢٦
الجمهورية	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	الجمهورية	١	١٧	٣	٢١
الاصمعي	٢	ـــــ	ـــــ	٢	الاصمعي	٣	٧	١	١١
الموفقية	٣	ـــــ	ـــــ	٣	الموفقية	٦	٢	ـــــ	٨
البراضعية	١	٢	ـــــ	٣	البراضعية	٩	٦	١	١٦
المجموع الكلي	٣٤	٢٣	١٠	٦٧	المجموع الكلي	١٥٦	١٩٩	٢٨	٣٨٣

المصدر: مديرية شرطة محافظة البصرة، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٩.

جدول (٢) انواع الجريمة في مدينة البصرة ٢٠٠٧-٢٠١٠

مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠٠٧			المجموع	مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠٠٨			المجموع
	دار	سيارة	محل			دار	سيارة	محل	
العشار	١١	١٧	٥	٣٣	العشار	٣	٣	١٥	٢١
البصرة	٨	١٣	٧	٢٨	البصرة	٦	٣	ـــــ	٩
السعودية	١٦	٢٥	١	٤٢	السعودية	٥	٨	٤	١٧
العزيزية	٨	٢٨	٦	٤٢	العزيزية	٥	١٠	٣	١٨
المعقل	١١	٧	١	١٩	المعقل	١٤	٧	٣	٢٤

الهادي	١٦	١٨	٣	٣٧	الهادي	٥	١٠	٣	١٨
الحسين	٨	١٣	١	٢٢	الحسين	٧	٢	١	١٠
الفراهيدي	١١	٩	١	٢١	الفراهيدي	١٧	٥	٥	٢٧
القبلة	٣٨	٣٨	٦	٨٢	القبلة	٣٢	١٣	٣	٤٨
الجهاد	٤	٣	١	٨	الجهاد	٤	٣	١	٨
الرباط	١٠	١٦	١	٢٧	الرباط	١٧	٦	٢	٢٥
الجمهورية	٩	٢٢	١	٣٢	الجمهورية	٦	٨	٢	١٦
الاصمعي	٦	١٠	ـــــ	١٦	الاصمعي	١١	٤	٣	١٨
الموفقية	١٣	١٤	١	٢٨	الموفقية	١٦	٢	١	١٩
البراضعية	١٢	١٥	ـــــ	٢٧	البراضعية	١٦	٣	٢	٢١
المجموع الكلي	١٨١	٢٤٨	٣٥	٤٦٤	المجموع الكلي	١٦٤	٨٧	٤٨	٢٩٩

مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠٠٩			المجموع	مركز الشرطة	نوع الجريمة لعام ٢٠١٠			المجموع
	دار	سيارة	محل			دار	سيارة	محل	
العشار	٥	٤	٩	١٨	العشار	٩	ـــــ	١٧	٢٦
البصرة	٣٨	٢	١٠	٥٠	البصرة	٥٩	ـــــ	١٥	٧٤
السعودية	١٧	٦	٨	٣١	السعودية	٢٥	ـــــ	٨	٣٣
العزيزية	٣	٢	١	٦	العزيزية	٤	١	٦	١١
المعقل	٣٧	ـــــ	٨	٤٥	المعقل	٧٥	ـــــ	٧	٨٢
الهادي	١٤	٤	٢	٢٠	الهادي	٢٢	١	١	٢٤
الحسين	٢٩	٢	٨	٣٩	الحسين	٤٣	٢	٦	٥١
الفراهيدي	٢٢	٢	٣	٢٧	الفراهيدي	٣٠	ـــــ	٥	٣٥
القبلة	٦٧	٨	١٠	٨٥	القبلة	٤٤	١	٦	٥١
الجهاد	١٠	ـــــ	٢	١٢	الجهاد	١٥	١	٣	١٩
الرباط	٣٣	٣	٨	٤٤	الرباط	٣٣	١	٤	٣٨
الجمهورية	١٩	٢	٧	٢٨	الجمهورية	٣٤	١	١٠	٤٥
الاصمعي	٤٣	٥	٥	٥٣	الاصمعي	٤٣	ـــــ	٧	٥٠
الموفقية	٢٦	١	٣	٣٠	الموفقية	٢٤	١	٢	٢٧
البراضعية	٢٦	٢	٤	٣٢	البراضعية	٢٨	١	٥	٣٤
المجموع الكلي	٣٨٩	٤٣	٨٨	٥٢٠	المجموع الكلي	٤٨٨	١٠	١٠٢	٦٠٠

المصدر: مديرية شرطة محافظة البصرة، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٩.

خريطة (١) التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة البصرة

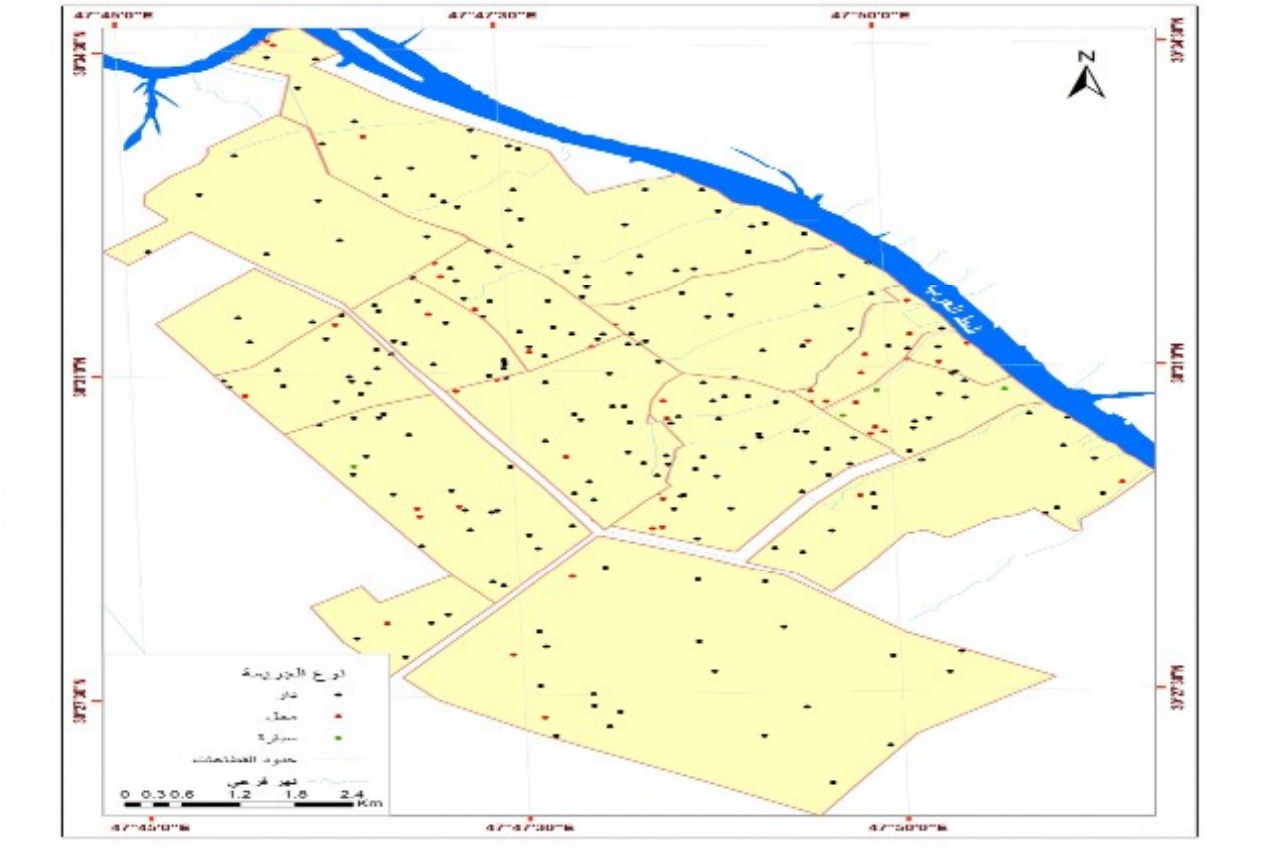

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١، ٢).

شكل (١) جريمة السرقة لمدينة البصرة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠)

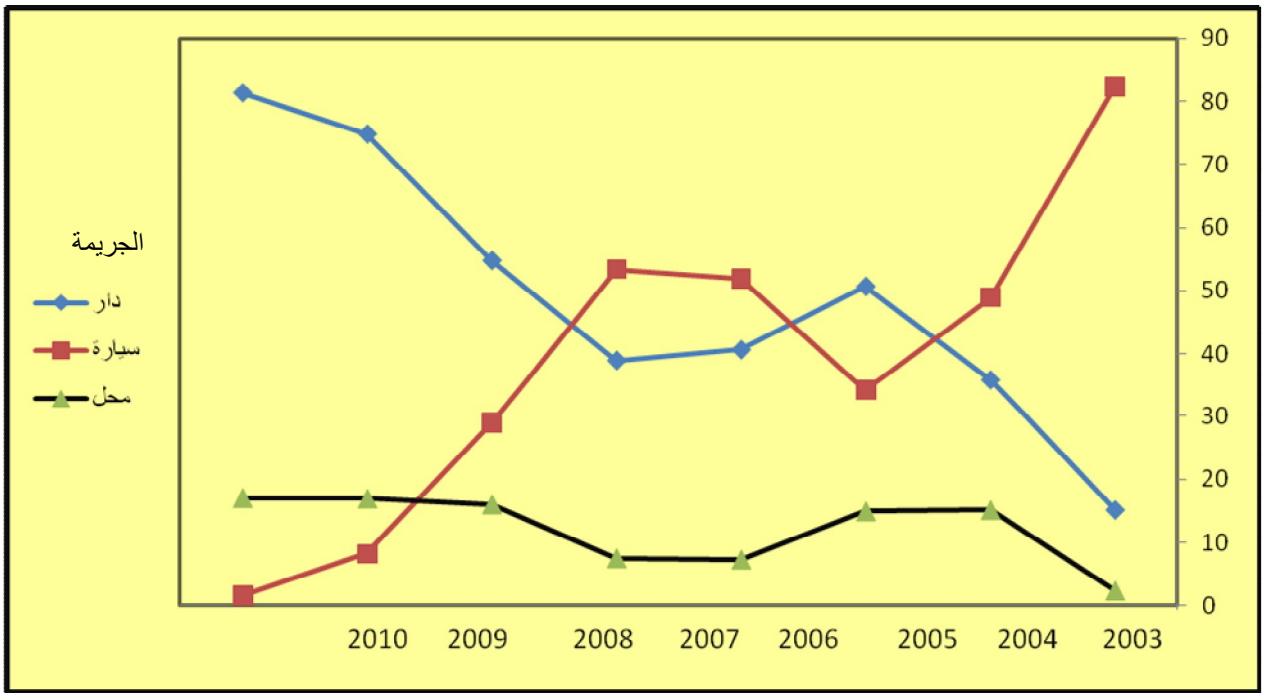

المصدر: بالاعتماد على جدول (٢،١)

دوافع الجريمة

عرفت المجتمعات البشرية الجريمة بوصفهامن اخطر الظواهر الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية ،

ولهذا ينظر الى المجرمين على انهم فئة مرفوضة اجتماعياً نظراً لما يلحقونه من أضرار اقتصادية ونفسية واجتماعية[١]. ومن هنا نجد ان هناك دوافع ادت الى ارتكاب الجرائم وهي :

١. دوافع اقتصادية

تعد الدوافع الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب اية جريمة ولاي مكان ، ويتمثل ذلك بالحالة الاقتصادية للسكان، اذ تعدالبطالةوالفقر عنواناً لضعف الحالة الاقتصادية للأفراد ومن ثم دوافع أساسية لارتكاب الجريمة . بالنسبة لحالتي البطالة والفقر فتعد مدينة البصرة من المدن العراقية البارزة ولاسيما كما يطلق عليها بعض الساسة (البصرة المركز الاقتصادي للعراق) غير ان هذا المفهوم ليس له مصداقية ويعزى ذلك الى ان غالبية فئة الشباب هم من العاطلين عن العمل سواء كانوا من خريجي الجامعات ام من غير الخريجين ومن ثم فهم فقراء الحالة الاقتصادية لعدم توفر العمل المناسب لهم ، ولذلك نجدهم شاردي الذهن تقودهم أفكارهم الى الانحراف والجريمة ،اذ شجعت كثرة البطالة بين السكان على التفكك الاسري والعنف وظهور العصابات لاسيما في مناطق الأحياء الشعبية ، وهذا الدافع يقودنا الى صحة رأي الباحث " روبرت ودسن " اذ اكد ان معدلات الجريمة ترتفع في المناطق التي تكون فيها البنية الاقتصادية ضعيفة بسببإهمالالمشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة والفقر لدىسكان المدن[٢].

٢. دوافع اجتماعية

هناك جدل كبير بين علماء الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس وغيرهم في ماهية الجريمة ، لكن الذي يهمنا تعريفهاعلى وفق مفهوم علم الاجتماع ، اذ تفسر الجريمة على أنها ظاهر اجتماعية صرفة ومستمدة من الواقع الاجتماعي[٣]، على اعتبار ان الجريمة انتهاك واضح للمعايير الاجتماعية ومن ثم انتهاك للعادات والتقاليد والأعراف والقانون . ولهذا نجد ان الجريمة من هذا المنظور توحي بعدم وجود سلوك منحرف بالفطرة لكن أفعال الاخرين (المجتمع) نحو السلوك هي التي تجعل منه سلوكاً اجرامياً منحرفاً او سلوك سوي معتدلا . وعند تسليط هذا الدافع على مدينة البصرة يتبين لنا ان جريمة (سرقة السيارات ، المحلات ، وحدات السكنية) لها علاقة ايجابية معالدوافع اجتماعية بسبب التغير الديمغرافي للمجتمع البصري اذحدثت تغييرات اجتماعية هامة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ نتج عنها تباين كبير في الطبقات الاجتماعية رافقها كثافة سكانية عالية كما توضح سابقاً ، أظهرت الى السطح مشكلات الهجرة الخارجية والداخلية سعياً لرزق وحياة افضل ، هذا الامر شجع السكان بان تكون علاقاتهم مبنية على النفعية الفردية (المصالح) وضعف التماسك الاجتماعي هذا من جانب ، ولضغط الظروف الاقتصادية المتدنية والأوضاع الاسرية غير الملائمة لبعض افراد العينة من جانب آخر دفعهم الى ممارسة الجريمة ، وهدم بعض القيم السائدة او التشكيك فيها ، مما أفرزت قيم وعادات جديدة تعارضت مع القيم القديمة ومن ثم زيادة الانحلال والتفكك الأسري لمعظم العائلات وصولاً الى تصدعات في البناء الاجتماعي وبالنتيجة قادتهم الى ممارسة الجريمة، من حيث تأثيرها على الشباب وإرغامهمالى التحرر وتمثل هذا التحرربالانتقال الى سلوك الجريمة والانحراف . والدليل على ذلك **(الاحياء السكنية لمدينة البصرة والنسب التي حدثت فيها حالات الجريمة)**

٣. دوافع نفسية

تشير الدراسات والأبحاث الحديثة ان الجريمة بحجمها وأنواعها في اتساع كبير ولاسيما دول العالم الثالث من جرائم سرقة السيارات والمحلات التجارية والوحدات السكنية . وعلى الرغم من كون الجريمة لها دوافع اقتصادية واجتماعية ، الا ان الدافع النفسي له الدور الابرز في ذلك . وهنا نلاحظ ان القاعدة النفسية ترى ان كل سلوك يصدر عن الفرد يكون وراءه دافعا سواء أكان فطرياً ام دافعاً نفسياً ، والدافع هو القوة التي تجعل الفرد ينشط لإصدار سلسلة من الأساليب السلوكية نحو تحقيق هدف معين ثم يتوقف اذا تحقق الهدف والدافع[٤]. ولذلك قد تصل الحالة النفسية الى قتل الاب زوجته وأولاده ومن ثم قتل نفسه بالانتحار اذ كان يعيش حالة من الكآبة الذهنية وبحسب اعتقاده الوهمي انها الوسيلة المثلى للخلاص من العذاب والشقاء[٥]. ومن ذلك نجد ان البيئة المحيطة بالفرد سواء كانت اسرة ام بيئة اجتماعية هي الأساس الذي يستسقى منه الفرد أنماط سلوكه ويحدد على أساسها ميوله واتجاهاته ، والفرد لا يولد شريراً لكن الدافع النفسي على اثر البيئة المحيطة او المناخ غير الملائم او أصدقاء السوء ولدت حالات نفسية لدى الفرد نتج عنها سلوك منحرف وقادته الى الجريمة .انعكس هذا الدافع على احياء مدينة البصرة لاسيما الاحياء الشعبية المكتظة سكانياً نتيجة الى حالات الفقر والعوز وكثرة أصدقاء السوء والكثير من الأسبابالأخرىأدت بالنتيجة الى تفاوت واضح لحالات الجريمة . اذ تبين ان حي القبلة من أكثرالأحياء المعرضة لجريمة سرقة الوحدات السكنية وكما موضح في جدول (١، ٢).

٤ . الدوافع العمرانية

ظهرت مؤخراً العديد من الدراسات التي أكدتالعلاقة الطردية بين ارتفاع الجريمة وطبيعة المدينة العمرانية ، اذ ان وقوع الجريمة لها صلة مباشرة بطبيعة الحي او المنطقة السكنية ، وعلى سبيل المثال انخفضت جريمة السرقة في إحدى الدول الأجنبيةليلاً بسبب طبيعة انارة شوارعها وتصميم وحداتها السكنية ، فضلا عن دور المجتمع في مراقبة حالة المنطقة وقدرتهم على تمييز الساكنين ضمن الحي السكني من الغرباء. في حين تعد الإحياء الشعبية غير منظمة عمرانياً لا من حيث انظمة شوارعها او وحداتها السكنية مرتعاً جيداً للجريمة لانخفاض المستوى الثقافي والاقتصادي لساكنيها[٦]، إضافة الى ازدياد كثافتها السكانية فضلا عن مستوى الخدمات المتدني وضيق مساكنها وعدم وجود الفضاءات التي تسمح لإفراد الوحدات السكنية بالتمتع بأوقات الفراغ ولمختلف الأعمار. وفي ضوء ما تقدم فمدينة البصرة تحتوي في مدنها على تجمعات سكنية كبيرة تمثلت في إحيائهاالشعبية والتي تبرز فيها حالات العوز والاحتشاد والبطالة منها فضلاً عن تداعي وحداتها السكنية ومن ثم أثرت الدوافع العمرانية الى جانب العوامل الاخرى سالفة الذكر في زيادة حدة الجريمة في مدينة البصرة ، وهذا ما يفسر ارتفاع جريمة السرقة في بعض احيائها الشعبية مقارنة مع أحيائها الاخرى (الربيع و الاندلس و الجزائر).وعلى العموم ان التصميم المعماري والعمراني يساهم بشكل او بأخر في زيادة او نقصان حدة الجريمة ومن ثم زيادة قوات الامن لخلق الامان للسكان او صرف المبالغ الطائلة على توفير الحماية الفردية (او الخاصة) التي تظهر في النهاية وكأنها حصون او قلاع وليست مساكن[٧]. فالظروف البيئية تؤدي دوراً مهماً في تشكيل بيئة مشجعة على الجريمة او محيطة لها، فقد تبين

من نتائج الدراسة الميدانية ان السبب البيئي الاول من وجهة نظر افراد العينة هو (انتشار السكن العشوائي في المدينة) يليه بالمرتبة الثانية (انقطاع التيار الكهربائي) وكما موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣)

الاسباب العمرانية المسببة للسرقة مرتبة تنازلياً بحسب درجة حدتها من وجهة نظر افراد العينة

ترتيب السبب	تسلسله في الاستبيان	مضمون السبب	الوسط المزمح	الوزن المئوي
الاول	٩	انتشار السكن العشوائي في المدينة	١.٤١	٧٠.٥
الثاني	٢٩	انقطاع التيار الكهربائي	١.٠٦	٥٣
الثالث	٢٨	ارتفاع درجات الحرارة	٠.٩١	٤٥.٥

المصدر: استمارة الاستبيان

ان السبب الاول وهو (انتشار السكن العشوائي في المدينة) حصل على وسط مزمح قدره (١.٤١) ووزن مئوي (٧٠.٥) الذي يدل على احتلال هذا السبب المركز الاول في قائمة الاسباب العمرانية، اذ ان انتشار السكن غير المنظم والذي لا تتوفر فيه ابسط الشروط البيئية وعوامل الراحة الاسرية بجانب المساكن النظامية وذات التصاميم المناسبة مما قد يتسبب في اثارة الدافعية للسرقة خاصة اذا شعر ابناء السكن العشوائي وهذا شيء منطقي بالفوارق الطبقية والحرمان الذي يعانون منه مقابل ابناء المحلة الاصليين.

وجاء (انقطاع التيار الكهربائي) بالمرتبة الثانية من حيث الاسباب فحصل على وسط مزمح ووزن مئوي (١.٠٦) و (٥٣) على التوالي، اذ اشار افراد العينة الى ان انقطاع التيار الكهربائي في اوقات الليل قد يفسح المجال لحالات السرقة او يشجع السراق على اتخاذ الليل فرصة لتنفيذ جرائمهم، خاصة في الاحياء السكنية التي يلجأ سكانها الى النوم على اسطح المنازل للتخلص من ارتفاع درجات الحرارة داخل الغرف في المنازل وخاصة في فصل الصيف، اما السبب الثالث والاخير والمتمثل (بارتفاع درجات الحرارة) حصل على وسط مزمح ووزن مئوي على التوالي (٠.٩١) و (٥٣) والذي يرتبط اساساً مع السبب الثاني المتمثل بـــ (انقطاع التيار الكهربائي).

العوامل المؤثرة في الأمن والأمان

١. الكثافة السكانية

ان الكثافة السكانية هي احد العوامل المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة ، وأكدت الدراسات في هذا المجال ان حالات وقوع الجريمة تزداد معدلاتها مع ارتفاع الكثافة السكانية لمنطقة ما. ومن هنا نجد انالتباين في الكثافة السكانية لمدينة البصرة من أهم المحفزات التي تشجع على ارتكاب جريمة السرقة لاسيما في الأحياء الشعبية أو العشوائية اذ تخلق ارباكاً للسلطات المعنية ومن ثم تقلل من كفاءة السلطات الأمنية

للسيطرة على مرتكبيها . ويتضح ذلك جلياً إذا أخذنا الكثافة الحقيقية* كمقياس لتوزيع على السكان وفق أحياء المدينة ، اذ يتضح من جدول (٤) وخريطة (٢) ارتفاع الكثافة السكانية في احياء (الهادي والجمهورية و الاصمعي) حيث سجلت على التوالي (١٩٥,٩، ١٧١,٣، ١٤١,٨) نسمة / هكتار. بينما سجلت انخفاضاً ملحوظا لأحياء(الحسين و العشار و القبلة) لتسجل ١٨,١ ، ٥٨,٥ ، ٦١,٥) نسمة / هكتار لعام ٢٠٠٩. ويعزى سبب ذلك ان احياء (الهادي والجمهورية والاصمعي) تتمتع بوجود الاحياء الشعبية المكتظة سكانياً ، اضافة الى صغر مساحة الوحدات السكنية التي لا تتجاوز ١٧٥ م٢ في أحسن أحوالها ، في حين نلاحظ اتساع حجم المساحة للاحياء (القبلة والحسين) ماعدا العشار فهو صغير المساحة هذا من جهة ومركز تجاري لمحافظة البصرة من جهة اخرى .

جدول (٤)

الكثافة السكانية الحقيقية في مدينة البصرة (نسمة/ هكتار) للحصر السكاني ٢٠٠٩

	مراكز الشرطة والإحياء السكنية المخدومة	مجموع السكان ٢٠٠٩ نسمة	المساحة المشغولة هكتار	الكثافة الحقيقية نسمة / هكتار
١	العزيزية (الزهور)	٣٩٤٣	٦٠	٦٥,٧
٢	القبلة (البلديات ، الرشيد ، المهندسين)	١٢٢٩٨٦	٢٠٠٠	٦١,٥
٣	البراضعية(الربيع ، المنتزه ، الفيحاء)	٤٦٢٩٥	٦٧٠	٦٩
٤	الجهاد (الامن الداخلي ، الضباط والمعهد الفني)	٢٤٥٤٣	٢٥٠	٩٨,١
٥	البصرة (الصمود ، التحرير ، صنعاء ، المهلب ، العباسي ، الفراهيدي)	٧١٢٨٥	٧٥٠	٩٥
٦	السعودية (بريهة ، القاهرة ، عمان)	٣٠١٣٠	٢٥٠	١٢٠,٥
٧	العشار(العشار ، ١٤ رمضان)	١١٧٠٤	٢٠٠	٥٨,٥
٨	الاصمعي (عتبة بن غزوان ،سعدبن وقاص ، الرسالة)	٧٦٦١١	٥٤٠	١٤١,٨
٩	الفراهيدي(الشعلة ، الاصدقاء)	٦٠٢٢٥	٣٥٠	١٧٢
١٠	الموفقية (التأميم ، الموفقية)	٢٩٧٩٣	٣٠٠	٩٩,٣
١١	الجمهورية (السلام ،الجمهورية)	٤٤٥٥٣	٢٦٠	١٧١,٣
١٢	الهادي (الهادي، الابلة ، القادسية ،المحارب ، العامل ، ياسين خريبط ،الاساتذة)	١١٩٥٠٥	٦١٠	١٩٥,٩
١٣	المعقل (المعقل ، الكرامة ،خالد بن الوليد ، الميثاق ، الأندلس)	١٠٥٨٧٩	١٤٠٠	٧٥,٦

*اذ تعد الكثافة الحقيقية مؤشراً مهماً لقياس الكثافة السكانية لأنها توضح العلاقة بين حجم السكان والمساحات المعمورة من الإحياء السكنية ، بمعنى آخر استبعاد المساحات غير المأهولة بالسكان كافة .

١٤	الرباط (التميمية ، الرافدين ،النصر، الخضراء، الزهراء)	٥٨٩٣٠	٦٠٠	٩٨,٢
١٥	الحسين(الخليج العربي ،الحسين)	١٦٢٤٣٢	٧٠٠	١٨,١
	المجموع	٩٦٨٨١٤	٨٩٤٠	١٠٢,٧

المصدر :

١. الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتاج الحصر السكاني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.
٢. استخرجت المساحة بواسطة برنامج ARC GIS 9.3

خريطة (٢)

مراكز الشرطة والإحياء المخدومة في مدينة البصرة

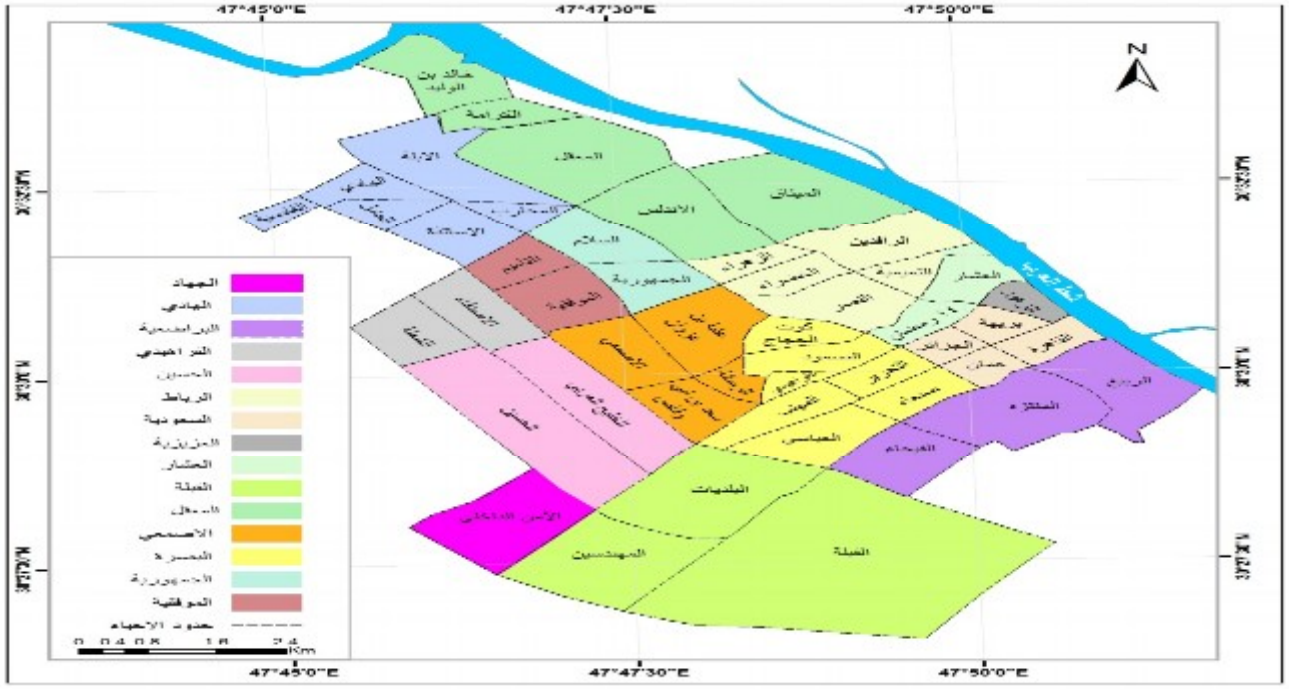

المصدر:

١. التصميم الاساس لمدينة البصرة ، مقياس الرسم ١/ ٢٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠٠٠.
٢. المرئية الفضائية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٠ وبرنامج AR GIS 9.3.

جدول (٥)

عدد سكان مدينة البصرة لعام ٢٠٠٩ والسكان المخدومين لمراكز الشرطة

مركز الشرطة	الاحياء المخدومة	عدد السكان	مجموع سكان الاحياء		مركز الشرطة	الاحياء المخدومة	عدد السكان	مجموع سكان الاحياء
العشار	العشار ١٤ رمضان	٧٣٨٤ ٤٣٢٠	١١٧٠٤		البراضعية	الربيع	١٢٨٩٦	٤٦٢٩٥
البصرة	الصمود	١٧٩١٤	٧١٢٨٥			المنتزة	١٩١٧٥	
	التحرير	١١١٦٧				الفيحاء	١٤٢٢٤	

	صنعاء	٢٨٩٤			الهادي	الهادي	٥٠٨٩٢	١١٩٥٠٥
	المهلب	٥٢٢٠					٢٧٢١٧	
	العباسي	١٩٢٣٩					١٦٨٢٦	
	الفراهيدي	٨٢٥٢					١٠١٢٩	
	كوت الحجاج	٦٥٩٩					١١٠٢٧	
السعودية	بريهية	٦٩٢٩	٣٠١٣٠				ياسين خريبط ٤٦٧	
	القاهرة	٦٤٦٤					الاساتذة ٢٩٤٧	
	عمان	٢٨٧١			الحسين	الخليج العربي	٣٥٠٠٤	١٦٢٤٣٢
	الجزائر	١٣٨٦٦					الحسين ١٢٧٤٢٨	
العزيزية	الزهور	٣٩٤٣	٣٩٤٣		الفراهيدي	الشعلة	٤١١١٠	٦٠٢٢٥
المعقل	المعقل	٣٣٨٠٧	١٠٥٨٧٩			الاصدقاء	١٩١١٥	
	الكرامة	١٢٧٤٥			القبلة	البلديات	١٩٣٦٦	١٢٢٩٨٦
	خالد بن الوليد	٥٧٠٧				الرشيد	٨٥٦٧٥	
	الميثاق	١٩٤٤٢				المهندسين	١٧٩٤٥	
	الاندلس	٣٤١٧٨			الجهاد	الامن الداخلي	٢٣٩١٥	٢٤٥٤٣
الرباط	التميمية	١٢٠٥٧	٥٨٩٣٠			الضباط	٦٢٨	
	الرافدين	١٢٢٣٢				المعهد الفني		
	النصر	٢٠٠٢٥			الجمهورية	السلام	١٥١٩٨	٤٤٥٥٣
	الخضراء	١٠٥٩٣				الجمهورية	٢٩٣٥٥	
	الزهراء	٤٠٢٣			الموفقية	التأميم	٥٥٩٣	٢٩٧٩٣
الاصمعي	عتبة بن غزوان	٣٧١٧٠	٧٦٦١١			الموفقية	٢٤٢٠٠	
	الاصمعي	٣٠٩٢٧						
	سعد بن وقاص	٣٥٨٩						
	الرسالة	٤٩٢٥						

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة احصاء البصرة، نتائج حصر وترقيم المباني في محافظة البصرة، ٢٠٠٩.

٢.قلة استخدام التقنيات الحديثة

ان التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم في الوقت الحاضر كان له الأثر الكبير في تحسين وتطوير أداء الجهات الأمنية وتطورها في الحد من الجريمة والقضاء عليها، بل أكثر من ذلك الاستعانة بنظم وبرمجيات حاسوبية سهلت التنبؤ بمواقع حدوث الجرائم ومن ثم احتوائها والقبض على مرتكبيها من خلال عناصر الأمنية المتقدمة علمياً في هذا المجال ، اذ وفرت برمجيات نظم المعلومات الجغرافية المرونة الكبيرة في ذلك

. ونذكر في هذا الصدد بلدان عربية وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة من اوائل الدول استخداماً لتقنية نظم المعلومات الجغرافية في الحد من الجريمة اذ انخفضت حالات جريمة السرقة الى ٢٠% لعام ٢٠١٠ مقارنة ٤٦% لعام ٢٠٠٣ [٨]. في حين لا زالت العديد من الدول الأخرى ومن ضمنها العراق عموماً ومدينة البصرة خصوصاً اذ تستخدم الطرق التقليدية في احتواء حالات السرقة ، وليس لها رغبة جدية في استخدام التطور التكنولوجي لاسيما نظم المعلومات الجغرافية GIS في زيادة فعالية أجهزتها الأمنية للحد من الجريمة ، وهذا ما أشير اليه سابقاً في جدول (١) اذ ازدادت حالات الجريمة لمدينة البصرة من ١٩٢ جريمة عام ٢٠٠٤ الى ٦٠٠ جريمة عام ٢٠١٠، وعند استعراض الاسباب المؤدية لحدوث الجريمة بشكل عام والسرقة بشكل خاص، فقد توصلت الدراسة الحالية الى ان افراد العينة يرون ان هذه الاسباب تؤدي دوراً في استمرار حدوث جريمة السرقة اذ يرى المستجيبون للاستبيان الميداني ان هذه الاسباب ترتب على النحو الذي يظهره الجدول (٦).

جدول (٦)

الاسباب الامنية لجريمة السرقة مرتبة بحسب درجة حدتها من خلال استجابات افراد العينة للاستبيان

ترتيب السبب	تسلسله في الاستبيان	مضمون السبب	الوسط المزمح	الوزن المئوي
الاول	٣٣	ضعف الثقة بين المواطن والاجهزة الامنية	١.٨٨	٩٤
الثاني	٢٦	ضعف تطبيق القانون	١.٧٨	٨٩
الثالث	٢٥	ضعف الرقابة الامنية	١.٧٤	٨٧
الرابع	٣١	عدم وجود اجهزة الرقابة الامنية كالكاميرات ودوريات الشرطة	١.٦٥	٨٢.٥
الخامس	٣٢	ضعف الاستجابة للاتصالات الامنية	١.٥٢	٧٦
السادس	٢١	ضعف الثقافة القانونية	١.٤٤	٧٢

المصدر: استمارة الاستبيان

ومن خلال الجدول في اعلاه تبين ان جميع الاسباب الامنية والقانونية حصلت على درجة حدة مختلفة، الا ان قلة استخدام التقنيات الحديثة جاءت اسبابها بالمرتبة الرابعة (ضعف الرقابة بالاجهزة الحديثة كالكاميرات ودوريات المراقبة) جاء بالمرتبة الخامسة من بين اسباب الجريمة اذ يرى الافراد المستبينون ان الاستجابة لاتصالات المواطنين من قبل الاجهزة الامنية لا تزال ليست بالمستوى المتوقع، فبعض الاتصالات لا يتم الرد عليها، والبعض الآخر يهمل وقسم منها يستغرق فيها رجال الامن وقتا لجمع المعلومات عن الزمان والمكان مما قد يسبب في ضياع القدرة على القاء القبض على المتهمين ويهربون.

٣.ثقافة المجتمع

مما لاشك فيه ان لثقافة المجتمع دوراً بارزاً في ارتفاع او انخفاض حالات الجريمة لمنطقة ما . اذ ان المجتمع الذي يتمتع بوعي وثقافة عالية وبحس وطني مرتفع تنخفض فيه حالات الجريمة والعكس صحيح في حالة وجود مجتمع متخلف اذ يسود فيه حالات الجريمة وتفشي الفساد وغير ذلك . ومن هنا نلاحظ ان مدينة

البصرة متباينة من حيث المستوى الثقافي ففي أحياء (الربيع و الجزائر و عمان والأندلس)تعد من الاحياء الراقية اجتماعياً وثقافياً، في حين تنخفض عن هذا المستوى في الأحياء الشعبية مثل أحياء (الحسين والاصمعي و القبلة و الجمهورية) مما انعكس ذلك على ارتفاع حالات الجريمة في الاحياء الشعبية وانخفاضها في الأحياء الراقية، وهذا ما أشير اليه في جدول (٦). اذ جاء سبب (ضعف الثقافة القانونية) بالمرتبة السادسة اذ حصل على وسط مزمح ووزن مئوي (١.٤٤) و (٧٢) من بين اسباب الجريمة بحسب افراد العينة، اذ يرافق ذلك ضعف الوعي القانوني لدى عامة الناس، وغياب الثقافة القانونية العامة، التي تبين كيفية اهتمام السكان بالقوانين النافذة والعقوبات التي يتعرض لها المخالفون للقانون مما يجعل الافراد قد يقعون في اخطاء قانونية ويقومون بتصرفات دون حساب عواقبها القانونية ونتائج افعالهم خاصةً ممن هم في اعمار المراهقة، وذوي التحصيل الدراسي المنخفض.

٤.العامل الاقتصادي

كثيراً ما أكدت الدراسات والبحوث ان هناك علاقة طردية بين العامل الاقتصادي والجريمة ، وكلما تدنت مستويات المعيشة في مجتمع المدينة اقتصاديا ارتفعت فيها حالات الجريمة بشكل كبير هذا من جانب ، ومن جانب آخر ينطوي تحت هذا العامل الكثير من الأسباب ساهمت بشكل او بآخر في ارتفاع حدة الجريمة في المجتمعات منها البطالة والفروقات الاجتماعية والهجرة الوافدة سعياً لطلب الرزق والتفكك الاسري وعامل الفقر والبطالة. اذ ان الاختلال في النظام الاقتصادي له إفرازاته وتتمثل بعدم المساواة والظلم والحرمان،هذا الامر ادى الى خلق جو من الحقد والكراهية بين المحرومين وبين المالكين فيالمدن الحضرية ومن ثم فهو عامل مشجع على انتشار الجريمة والانحراف . وهذا ماتم رصده في مدينة البصرة والتيهي جزء من محافظة البصرة والتي تعد العاصمة الاقتصادية للعراق وواجهة العراق للبلدان الخارجية ، نظرا لما تتمتع به من إمكانات اقتصادية وتجارية ونفطية ،اضافة الى احتضانها الموانئ الوحيدة للعراق ومن ثم مهدتها ان تكون القلب الاقتصادي لعموم العراق . انعكس هذا العامل على استقطاب العمالة من المناطق القريبة منها او من خارج محافظة البصرة بل وحتى من بلدان اجنبية مثل تايلند والفلبين والصين وغيرها لغرض العمل ومن ثمأصبحت مدينة البصرة خليطا غير متجانس من الناحية الاقتصادية ، حيث نجد الأحياء الشعبية المكتظة سكانياً مثل الحيانية والشعلة والقبلةوالموفقية تعاني من مشكلات عدة احداها ضعف الحالة المعيشية لسكانها مقارنة مع أحياء أخرى تميزت بالطبقية مثل البراضعية والجزائر ، وقد يتعدى ذلك بتميز بين السكان حتى من الناحية الوظيفية ويتمثل ذلك بكون الموظفين في دوائر الدولة أفضل حالاً من الكسبة ، وهذا العامل قد شجع الكثيرين على ارتكاب مختلف الجرائم بغية تحقيق مستوى اقتصادي أفضل من وجه نظر المجرمين.

٥.الاهتمام الإداري والقانوني

من المسلم به ان الجريمة هي ظاهرة بشرية بحد ذاتها تتباين في حدوثها تبعاً لمتغيرات زمانية ومكانية ، فضلا عن ارتباطها بدوافع اقتصادية واجتماعية ونفسية وحتى عمرانية كما تبين آنفاً، لذلك كان لابد من وجود كادر متخصص في معالجة حالات الجريمة ويتمثل ذلك بالدرجة الاولى بالكادر الامني (مراكز الشرطة) وايضاً القوانين التي تدعم عمل القوات الامنية المتواجدة على الارض ، لان الكادر الامني

المتخصصلا يستطيع السيطرة على الجريمة بشتى انواعها مالم يكن هناك اهتمام اداري وقانوني يدعم بشكل أساس احتواء حالات الجريمة والقضاء عليها. فعلى سبيل المثال ان القبض على المجرمين في احياء مدينة البصرةليس له اهمية تذكر اذا لم يواكبها قانون صارم يحقق العدالة ويجاز المجرم بجرمه. اذ حاول العلماء الجنائيون وضع أسس التعريف القانوني للجريمة ومن التعريفات الأكثر ترجيحاً للمجتمعات هو " الفعل المخالف للقانون الجزائي الذي يصفه المشروع ويحدد عقوبته المقررة وتطبيقها ضد من يخالف الاوامر بالفعل او الامتناع ،لان الجريمة هي سلوك بشري[٩] ". اما من الناحية الإداريةفتعد من الجوانب الأساسية والمهمة جداً في تطبيق القانون وتخفيض حدة الجرائم داخل المناطق السكنية ويتمثل ذلك بما توفره من امكانات متاحة من اموال وكادر امني على وفق الاختصاصات ويشمل ذلك استخدام احدث الأجهزة والبرمجيات بما فيها تقنية نظم المعلومات الجغرافية بما ينسجم وحالة الامن فيها.

على اعتبار ان الشرطة هي مؤسسة تقدم خدمات مجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها ، فمجرد تواجدها في الرقعة الجغرافية يقلل ذلك من احتمالات حدوث الجريمة . لذا على الجهات المعنية توزيع مراكز الشرطة على وفق آليه معينة يضمن انتشارها مع ما يتناسب لحاجة كل منطقة وبحسب جدول زمني محدد. ومن هنا لابد من تحديد اولاً الموقع الجغرافي سواء كان (طبيعيا او بشريا) ليضمن توزيع عادل لوحدات الشرطة وفقالمواقع تواجدها الثابتة والمتحركة. ففي الدول المتقدمة اعتمدت نماذج رياضية ساهمت في اتخاذ القرارات الصحيحة لتوزيع المراكز الامنية وكان في مقدمتها برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ، اذ تم تحديد مواقع مراكز الشرطة يقابلها توزيع اماكن حدوث الجريمة على وفق احصائيات تفصيلية عن السكان والجريمة وربطها بالمسرح الجغرافي الذي تمارسه القوات الامنية، ومن ثم تطورت النماذج من الورقية الجامدة الى نماذج تجسيد (Simulation) متحركة ومتفاعله مع متطلبات صانعي القرارات وحاجاتهم. وصولاً الى استخدام نظم المعلومات الجغرافية وذلك بربط المعلومات المكانية بالمعلومات الوصفية ومن ثمامكن تحديد مناطق جنوح الجريمة واماكن تواجد قوات الشرطة المتحركة والثابتة بوساطة برامج حاسوبية اعدت لذلك.

ومن خلال العمل الميداني للافرادالمستبينين حصل سبب (ضعف الثقة بين المواطن والاجهزة الامنية) على المرتبة الاولى من حيث الاسباب الامنية لجريمة السرقة اذ حصل على وسط مزمح ووزن مئوي على التوالي (١.١٨) و (٩٤) ويعتقد الباحث ان افراد العينة يشيرون الى ان ثقة المواطن باستجابات الاجهزة الامنية للبلاغات او متابعة حالات السرقة جعل المواطن يشكك في امكانية هذه الاجهزة على متابعة مثل هذه الحالات واجراء التحقيقات اللازمة لمعاقبة المتسبب بها كما ان (ضعف تطبيق القانون) يأتي سبباً ثانياً من مسببات السرقة، وقد حصل على وسط مزمح ووزن مئوي على التوالي (١.٧٨) و (٨٩) فقد يجد السارق فرصة للافلات من العدالة نتيجة لهذا الضعف او يجد بديلاً للتخلص من العقوبة والتهديد للآخرين او الحلول العشائرية مما يشكل تعزيزاً له ولغيره للاستمرار في هذا السلوك الاجرامي وقد يكون قدوة غير حسنة لمن يفكر باتخاذ السرقة وسيلة للحصول على ما يحتاج اليه.

اما المرتبة الثالثة في الاسباب الامنية المرتبطة بضعف الاهتمام الاداري والقانوني ويأتي سبب (ضعف الرقابة الامنية) بحسب اراء افراد العينة اذ حصل على وسط مزمح و وزن مئوي على التوالي (١.٧٤) و

(٨٧) وكما موضح في جدول (٦)، اذ يجد المواطن ضعف واضح في الرقابة الامنية يرافقها ضعف اكبر في الرقابة الشعبية وانشغال اغلب المواطنين بحماية ممتلكاتهم الخاصة دون الاهتمام بممتلكات الاخرين مما ادى الى تزايد حالات السرقة، الى جانب خوف الكثير من المواطنين وترددهم في الابلاغ عن حالات السرقة تجنباً للمطالبات العشائرية.

الاستنتاجات

١. ارتفاع نسبة الجريمة في مدينة البصرة عام (٢٠٠٣) اذ وصل مجموع جرائم السرقة الى (٦٦٢) جريمة بسبب غياب الرادع الامني وخاصة بعد سقوط النظام.

٢. انخفاض مجموع الجرائم لعام (٢٠٠٤) الى (١٩٢) جريمة بسبب سيطرة الاجهزة الامنية واعادة بنائها مع قيام الدولة العراقية الجديدة.

٣. انخفاض الجريمة لعام (٢٠٠٥) اذ سجلت ما مجموعه (٦٧) حالة ويرجع السبب لزيادة وعي المجتمع في المدينة وارتفاع قدرة الاجهزة الامنية في مكافحة الجريمة.

٤. ارتفاع نسبة الجريمة في مدينة البصرة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) بشكل يفوق مثيلاتها للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وهذا يعود كنتيجة حتمية لزيادة الخلايا الارهابية وانخفاض المستوى المعاشي لطبقة الشباب العاطلة عن العمل وما له من علاقة بحالة العوز المادي.

٥. كما ان هناك دورا واضحا في علاقة الجريمة مع ما تعرض له المجتمع من تطور الاتصال المحمول ودخول الاجهزة المتطورة الاخرى مما ادى الى انفتاح المجتمع على وسائل حديثة لم تكن موجودة في المجتمع قبل ٢٠٠٣.

٦. هنالك علاقة واضحة بين سيطرة الدولة والمتمثلة بالاجهزة الامنية وحالة الجريمة في المدينة اذ كلما ازدادت قدرت هذه الاجهزة الامنية من حيث المعلومات والاجهزة الحديثة في كشف الجريمة انخفضت حدة الجريمة وكلما ازداد الانفلات الامني ورقابة الاجهزة الامنية ازدادت حالات حدوث الجريمة في مدينة البصرة

الهوامش

١. مضر خليل العمر ،الابعاد المكانية للجريمة ، بحث منشور على الانترنت ، ملتقى الاجتماعيين ، www.soialar.com
٢. عبد الامير حسن ، الافراج الشرطي في العراق ، دارة مقارنة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٣٦.
٣. شيهب عادل ، الجريمة والفقر ، شبكة النبأ المعلوماتية .
٤. ابراهيم محمد المغازي ، الدوافع النفسية وارتكاب الجرائم ، قسم علم نفس ، كلية التربية بور سعيد ، جامعة قناة السويس ، بحث منشور على الانترنت .
٥. منتديات احباب الاردن ، ٢٠١٣ ، تحت عنوان : انماط من الدوافع النفسية للجريمة ، بحث منشور على الانترنت.
٦. رعد ياسين محمد الحسن ، تباين النمط العمراني واثره في وقوع جريمة السرقة في مدينة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ، ص٢١.
٧. علي بن سالم بن عمر باهمام ، وظيفة التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية ، حالة دراسية للاحياء السكنية المعاصرة بمدينة الرياض ، بحث منشور على الانترنت .ص ٦.

٨. شكرية عبدالله كريم، سكان دولة قطر للمدة (١٩٨٦-٢٠٠٤) دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص١٨.
٩. الانترنت على الموقع الالكتروني www.soialar.com
١٠. محمد خلف ، مبادئ علم الاجرام ، الدار الجماهيرية للنشر والاعلام ، بنغازي ، ليبيا ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤.
١١. مديرية شرطة محافظة البصرة، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٩.
١٢. مديرية شرطة محافظة البصرة، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٩.
١٣. استمارة الاستبيان.
١٤. الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتاج الحصر السكاني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.
١٥. استخرجت المساحة بواسطة برنامج ARC GIS 9.3
١٦. التصميم الاساسي لمدينة البصرة، مقياس الرسم ١/٢٠٠٠٠، لسنة ٢٠٠٠.
١٧. المرئية الفضائية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٠ وبرنامج ARC GIS 9.3.
١٨. وزارة التخطيط، دائرة احصاء البصرة، نتائج حصر وترقيم المباني لمحافظة البصرة، ٢٠٠٩.
١٩. استمارة الاستبيان.

المصادر المعتمدة

١. التصميم الاساس لمدينة البصرة ، مقياس الرسم ١/ ٢٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠٠٠.
٢. حسن،عبد الامير، الافراج الشرطي في العراق ، دارة مقارنة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨١.
٣. الحسن،رعد ياسين محمد، تباين النمط العمراني واثره في وقوع جريمة السرقة في مدينة البصرة ، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١.
٤. الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، نتاج الحصر السكاني، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.
٥. خلف، محمد ، مبادئ علم الاجرام ، الدار الجماهيرية للنشر والاعلام ، بنغازي ، ليبيا ، ١٩٩٦.
٦. عادل، شيهب ، الجريمة والفقر ، شبكة النبأ المعلوماتية .
٧. العمر، مضر خليل ،الابعاد المكانية للجريمة ، بحث منشور على الانترنت ، ملتقى الاجتماعيين ، www.soialar.com
٨. كريم، شكرية عبد الله ، سكان دولة قطر للمدة (١٩٨٦-٢٠٠٤) دراسة في جغرافية السكان ،رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ،٢٠٠٨.
٩. مديرية شرطة محافظة البصرة، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٩.
١٠. المغازي، ابراهيم محمد ، الدوافع النفسية وارتكاب الجرائم ، قسم علم النفس ، كلية التربية بور سعيد ، جامعة قناة السويس ، بحث منشور على الانترنت .
١١. منتديات احباب الاردن ، ٢٠١٣ ، تحت عنوان : انماط من الدوافع النفسية للجريمة ، بحث منشور على الانترنت.
١٢. همام،علي بن سالم بن عمر ، وظيفة التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية، حالة دراسية للاحياء السكنية المعاصرة بمدينة الرياض ، بحث منشور على الانترنت.

١٣. وزارة التخطيط، دائرة احصاء البصرة، نتائج حصر وترقيم المباني لمحافظة البصرة، ٢٠٠٩.
١٤. استمارة الاستبيان.
١٥. الانترنت على الموقع الالكتروني www.soialar.com
١٦. استخرجت المساحة بواسطة برنامج ARC GIS 9.3

Abstract

Crime robbery is an important problem due to its effect on the Community life.As a result the criminals are regarded as as a rejected group because their economies and Social effect on the community .Accordingly the robbery crime of Basra city was increased in 2003 to 662 due to the changing regime and weakness of the law and security system .It decreased to 192 in 2004 as a result of the law and security system control. The crime raised during (2006-2010) compared to (2004-2005) as a result of terrorism and lack of institution system problems especially in the poor popular areas .Hence there is a relationship between the number of robbery crime and weak or strong law system